

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

رؤية حركة فتح للتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية 2012 - 2013

أ. فتحي أبو العردات



Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا - بيروت - لبنان
6 شباط / فبراير 2013

رؤية حركة فتح للتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية 2012-2013

فتحي أبو العردات*

تصلح السنة الماضية 2012 لاعتبارها سنة مميزة شهدت أحداثاً وتحولات كبرى على كافة الصعد في النضال الوطني الفلسطيني المعاصر لشعبنا، حيث شهدت أحداثاً كبرى ومؤثرة بعمق في مسار القضية الفلسطينية، تحمل دلالات ذات بعد استراتيجي، ينبغي تقييمها بموضوعية وشفافية، لنعرف ما لنا وما علينا، وما هو السبيل لإنجاز أهدافنا الوطنية، التي سقط من أجلها آلاف الشهداء والجرحى، ويقع من أجلها آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلف القضبان في سجون الاحتلال، في ظروف صعبة وقاسية من المعاناة والألم، كما يتحمل شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات أعباء هذا النضال الملحمي المتواصل على مرّ السنين.

لعل معركة فلسطين في مجلس الأمن الدولي للحصول على عضوية "دولة فلسطينية كاملة السيادة" تحت الاحتلال الإسرائيلي، تعدّ فاتحة معارك السنة الماضية، التي تكلفت أخيراً بإنجازين استراتيجيين، كان لصدود شعبنا ومقاومته الوطنية والموحدة التي تجلت على أرض الصراع في مواجهة الاحتلال في غزة، شرف التصدي الميداني، الذي نال أيضاً شرف الاعتراف الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بنيل الاعتراف بدولة فلسطين بصفة "دولة غير كامل العضوية" كبديل واقعي لمسعى القيادة الفلسطينية في الحصول على عضوية كاملة، الذي وقف الفيتو الأمريكي المتكرر حائلاً دون الحصول عليه في مجلس الأمن.

لعل قدرة الإدارة الأمريكية في حجب الأصوات التسعة اللازمة لطرح ملف فلسطين في مجلس الأمن الذي حمله مندوب لبنان الشقيق، نواف سلام، استنفر في الواقع حفيظة أغلبية دول العالم، ما دفع منظمة العلوم والتربية (اليونسكو) لإنجاز ملف قبول عضوية كاملة لدولة فلسطين في 2011/10/31 في الدورة الـ 36 المنعقدة في باريس، جاء رداً أولياً يحمل دلالة واضحة على الاصطفاف الدولي إلى جانب الحق الفلسطيني.

لذلك لا بدّ من القول إن هذا الموقف الدولي بين نقل القضية الفلسطينية وقدرتها على المستوى الدولي في تجاوز الموانع والعوائق الكبيرة، التي تنصبها "إسرائيل" وتحميها الإدارة الأمريكية.

وسرعان ما واجهت منظمة اليونسكو برنامج عقوبات، تشهده الإدارة الأمريكية كنموذج أولي للعقوبات والضغوطات السياسية والاقتصادية والأمنية ضدّ السلطة الفلسطينية، وبشكل خاص

* فتحي أبو العردات: أمين سرّ حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية/لبنان.

واستثنائي ضدّ الرئيس محمود عباس. الضغوط التي تصاعدت إلى درجة التهديد باغتياله، وهذا غير بعيد عن العقلية الإسرائيلية، عندما تواجه خسائر أمام فلسطين في المسرح الدولي. وفي مطلع سنة 2012 يمكن الإشارة إلى استئناف العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية وحركة حماس باعتبارها خطوة إيجابية تسهم في المصالحة الفلسطينية، وكذلك شملت اتفاقاً على درجة عالية من الجدية أفضى إلى ضرورة تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الأخ أبو مازن بمهمة محدودة وواضحة، هي إنجاز المصالحة، عبر متابعة ملف إعمار غزة، وفكّ الحصار عن أهلنا في القطاع والتوجه الفوري لانتخابات رئاسية وتشريعية تعيد إنتاج الشرعية الفلسطينية عبر صناديق الاقتراع، بما في ذلك إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية من مجلس وطني ومجلس مركزي ولجنة تنفيذية.

إن السياسة العربية لم تفتر إزاء القضية الفلسطينية وبقاءها القضية المركزية على الرغم مما تشهده ساحات البلاد العربية من اضطرابات وعنف وصراعات، تجعل من الالتزام الفلسطيني قضية حاضرة دون تراجع، وهذا ما عبرت عنه مقررات القمة العربية التي عقدت في بغداد في نهاية آذار/ مارس 2012، حيث أشارت في مقرراتها إلى ضرورة تنفيذ المصالحة على قاعدة (وثيقة الوفاق الوطني للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني)، التي وقعت جميع الفصائل الفلسطينية، الثلاثاء 2011/5/3 في العاصمة المصرية القاهرة، وإعلان الدوحة والالتزام العربي الرسمي بإعادة تنسيق العملية السياسية، من أجل الاعتراف بدولة فلسطين، من خلال لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، فضلاً عن قرار توفير شبكة أمان مالية واقتصادية، حيث أوغلت الحكومة الإسرائيلية في سياسة الحصار المالي والاقتصادي ضدّ السلطة الفلسطينية.

كما بدأت الإدارة الأمريكية في تنفيذ تهديداتها بفرض عقوبات سياسية ومالية على السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن، وأوقفت الإدارة الأمريكية مساعداتها السنوية للسلطة الفلسطينية، كما أن "إسرائيل" قامت بحجز مستحقات السلطة الوطنية من عائدات الضرائب والرسوم الجمركية للسلطة الفلسطينية، التي تقوم دولة الاحتلال بجمعها لتسلمها للسلطة الفلسطينية بموجب "اتفاقية باريس الاقتصادية"، وهي أموال عائدة للشعب الفلسطيني.

كما تراجعت الحكومة الإسرائيلية عن عدد من التعهدات والاتفاقات الملزمة لها، بما يتعلق بمعاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، لا سيّما منهم المعتقلين الإداريين، واتخذت سلسلة إجراءات عقابية، وحملة إجراءات استهدفت التضييق على حركة شعبنا، عبر مصادرة مساحات

واسعة من الأراضي في الأغوار، وفي محيط المستعمرات والأراضي التي يمر بها جدار الفصل العنصري.

ذلك كله أنتج حالة احتقان وغضب شعبي متصاعد لدى مختلف شرائح وقطاعات الشعب الفلسطيني، وعادة ما تكون الحركة الأسيرة هي "المؤشر" المعبر عن السخونة الفلسطينية الداخلية، كما عودتنا خلال تاريخها النضالي الطويل حيث إن الحركة الأسيرة دائماً ما تكون خطواتها النضالية سباقة في أي تحرك وطني، وقد عبرت عن ذلك من خلال إعلانها الإضراب العام في ربيع تلك السنة، فكانت الحركة الأسيرة بمثابة الطليعة التي تخوض معركة الأمعاء الخاوية، عبر الإضراب العام عن الطعام، وعلى إثر ذلك تفجرت الاحتجاجات الشعبية بشكل ملحوظ في مختلف أنحاء الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقيت الاهتمام اللازم من وزارة الأسرى.

وشهد لبنان اعتصامات وتحركات تضامنية مع الأسرى والمعتقلين، كل يوم خميس أطلق عليه اسم "خميس الأسرى"، بدعوة من اللجنة الوطنية للدفاع عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.

كما شهد الشتات الفلسطيني حركة تضامنية واسعة مع الأسرى والمعتقلين امتدت إلى باقي دول العالم، لتعقد مؤتمرات عربية ودولية لرفع قضية الأسرى إلى المستوى الدولي التي تستحقه. وفي هذا السياق، احتضنت تونس يومي 10-11/11/2012 المؤتمر الدولي لدعم الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، تحت شعار "الحرية موعداً" شارك في هذا المؤتمر وفود من باحثين وقانونيين ومدنيين وجمعيات حقوقية دولية من أكثر من ثلاثين دولة حول العالم. وأصدر المؤتمر في ختام أشغال المؤتمر بياناً قرروا فيه تشكيل مكتب تنفيذي تحت مسمى مكتب تونس لمتابعة الأسرى في السجون الإسرائيلية، وإقامة مرصد عالمي لقضية الأسرى في السجون.

لكن الحدث الأبرز في قضية الأسرى كان "مؤتمر الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية" الذي عقد في بغداد، بمشاركة ممثلين عن سبعين دولة عربية وأجنبية منتصف كانون الأول/ديسمبر 2012 بهدف توفير ضغط دولي وإنساني على الدولة العبرية. وسط تأكيدات بدعم قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية وتوفير حشد دولي، لإثارة قضية تحريرهم من الأسرى وإنشاء صندوق لدعم الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو.

إن نضال الأسرى والمعتقلين ومعاناتهم وصمودهم وصلابتهم أجبر "إسرائيل" وحكومة نتنياهو على التراجع أمام مطالب الحركة الأسيرة والالتزام بعدد من القضايا التي دفعت الحركة الأسيرة إلى إعلان انتصارها وفكّ الإضراب في 15 أيار/ مايو مع توصية الحركة الأسيرة ذات البعد الأخلاقي بضرورة إنجاز المصالحة والوحدة الوطنية.

إن إنجاز الحركة الأسيرة حفّز المجتمع الفلسطيني الذي يعاني الحصار الاقتصادي والمالي وإجراءات الاحتلال التعسفية، للتحرك باتجاه التعبير عن أزمته الداخلية المطالبة في مواجهة الحكومة الفلسطينية عبر تظاهرات واحتجاجات شبابية غير سلمية، وعلى الفور تمّ التعامل بإيجابية مع التحركات بتوجيهات صارمة من الرئيس محمود عباس، لحفظ الحريات العامة وحق التعبير وحرية الرأي في إطار سيادة القانون المعتمدة في السلطة الفلسطينية.

وهكذا تمت صيانة الديمقراطية الفلسطينية واستمر الحراك المطلي في التعبير عن قضايا المحقة، ما أثار جدلاً واسعاً في أوساط النخب الفلسطينية حول الإجابة عن السؤال: كيف نوجه احتجاجاتنا ونضالنا نحو العدو الرئيسي وهو المحتل المتسبب الأول والأخير لكلّ الأزمات التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، وبما هي نتاج موضوعي لإرادة الصمود والتصدي الفلسطيني للسياسات العدوانية الإسرائيلية.

وفي صيف هذه السنة تفجرت مرة أخرى قضية اغتيال الشهيد الرمز ياسر عرفات، بعد أن تمكن أحد معاهد البحث العلمي السويسري من البرهنة على نظرية تسميم الشهيد الرمز أبو عمار بمادة البولونيوم، تلك المادة التي لا يستطيع استعمالها إلا من كان يمتلك قدرات علمية متطورة ومنقدمة، لوقف أثرها البطيء المدمر للجسد كما حصل مع رئيسنا الشهيد ياسر عرفات.

وبهذا الخصوص، سارعت السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها الأخ الرئيس أبو مازن إلى اتخاذ كلّ الإجراءات القانونية للوصول إلى الحقيقة بما فيها فتح ضريح الرئيس الشهيد أبو عمار، لأخذ عينات من رفاتة في إطار قانوني وإنساني وأخلاقي، وما زال الأمر قيد التحقيق والبحث حتى نصل إلى النهاية المرجوة، بكشف حقيقة اغتيال الرئيس الشهيد من قبل العدو الصهيوني.

وبالرغم من كلّ الضغوطات الأمريكية التي مورست ضدّ الرئيس أبو مازن، لعدم التوجه إلى طهران وعدم المشاركة في قمة عدم الانحياز الـ 16 في طهران، إلا أن الرئيس أبو مازن شارك في القمة على رأس وفد فلسطيني رفيع، وأعاد للقضية الفلسطينية أولويتها ومركزيتها على

المستوى العربي والإسلامي والدولي، حيث أكدت القمة على ضرورة إنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية على قاعدة ما تمّ التوقيع عليه في وثيقة القاهرة برعاية مصرية.

كما تبنت القمة في مقررات بيانها الختامي، ضرورة اعتبار احتلال الأراضي الفلسطينية والجرائم المتواصلة للكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة دوماً، السبب الرئيسي للوضع المتأزم في الشرق الأوسط.

ويستلزم أي حلّ لهذه الأزمة، إنهاء الاحتلال وإعادة الحق للشعب الفلسطيني، المتمثل بتقرير مصيره وإنشاء دولة دائمة ومستقلة في فلسطين عاصمتها القدس الشريف. وتعدّ إعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم وعادل في المنطقة.

إن السياسة الإسرائيلية التي انتهجتها حكومة نتنياهو - ليبرمان تلخصت طيلة السنة الماضية بحرب معلنة، بالتركيز على التوسع الاستيطاني غير المسبوق، والهجوم المركز على القدس وأحيائها ومنازلها والأراضي المحيطة بها، وخصوصاً المنطقة (E1)، لإيجاد وقائع على الأرض تجعل من عملية المفاوضات المتوقفة عملية مستحيلة، وتُتهي خيار حلّ الدولتين، بتفكيك وتقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويل مدنها وقرائها إلى معازل مقطعة الأوصال بما يشبه نظام "الغيتو" من الناحية العملية، فضلاً عن سياسة التهويد لمدينة القدس الشريف.

في هذا المناخ المعقد على المستوى الداخلي الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي وفي ظلّ التهديدات والعقوبات المنتظمة، وفي ظلّ عدم تنفيذ مقررات القمة العربية الخاصة بشبكة الأمان المالية، لم يتوانَ الرئيس أبو مازن عن تحدي الأوضاع المأزومة، كما لم يأخذ بنصائح الذين طالبوه بعدم المضي في المعركة السياسية والدبلوماسية، لا بل استطاع الرئيس أبو مازن الذهاب أبعد مما توقع البعض في صلابته السياسية حول الثوابت الوطنية الفلسطينية وسقف البرنامج السياسي الوطني الفلسطيني، الذي لا يمكن الهبوط به مهما تكن النتائج قاسية.

واستمراراً في سياسة العقاب الجماعي الذي مارسته حكومة "إسرائيل" الأكثر تطرفاً بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قاطبة، استمرت هجمات المستوطنين الصهاينة على المزارعين، خاصة في موسم قطف الزيتون، وكذلك قيامهم بالاعتداءات المتكررة على المساجد وإحراق بعضها، وصولاً إلى قيام المستوطنين مجدداً باقتحام باحات المسجد الأقصى المبارك في 2012/10/2، تحت أعين وحراسة الشرطة الإسرائيلية وجيش الاحتلال، وحدثت مواجهة كبرى، وهي الأعنف بين المستوطنين والمدافعين عن الحرم القدسي الشريف، سقط خلالها العديد من الجرحى والمصابين الفلسطينيين جراء مساندة الشرطة الإسرائيلية للمستوطنين.

وفي الاتجاه نفسه استمرت سياسة الحصار الخانق لقطاع غزة، وقطع المواد الضرورية اللازمة للحياة ومواد البناء والتعامل مع شعبنا في القطاع بكامل قواه السياسية الوطنية والإسلامية كحالة إرهاب.

واستمر مسعى القيادة الفلسطينية لفكّ الحصار عن قطاع غزة ومدّ يد المصالحة، بالرغم من الضغط الأمريكي والإسرائيلي، كما تضافرت الجهود العربية والدولية لتثبيت التهدئة والهدنة، إلا أن "إسرائيل" رفضت الانصياع للمطالبات الدولية والعربية بفكّ الحصار، فيما استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية في إعطاء الأولوية لقطاع غزة، من خلال ضخ الأموال اللازمة في كافة في مجالات الحياة: كهرباء، مياه، تعليم، رواتب، صحة... إلخ، بالرغم من الحصار المالي الشديد الذي تعيشه السلطة الوطنية.

وفي يوم 10/20 اقتحمت قوات الجيش الإسرائيلي سفينة استيلا الإغاثية، التي تمّ اعتراضها في المياه الإقليمية، وهي في طريقها إلى قطاع غزة، وكان على متنها عدد من الفنانين، والموسيقيين، والصحفيين، والأكاديميين، وأعضاء البرلمان، من السويد وفنلندا والنرويج وكندا واسبانيا وأمريكا واليونان و"إسرائيل". واقتيدت السفينة إلى ميناء أسدود وصودرت حمولتها.

مرة أخرى فإن حكومة نتنياهو - لبيرمان لا تنفك عن استدراج الوضع الفلسطيني للصراع المسلح، بهدف مستمر وجليّ، وهو تقديم قضية شعبنا على أنها إرهاب وليست قضية استقلال وحرية وخلص من الاحتلال، فكلما تقدمت القضية الفلسطينية على المسرح الدولي كلما ازدادت الحاجة لحكومة اليمين ومتطرفيها، من الجنرالات المتعصبين إلى عمل عسكري كبير، يعرفون جيداً كيف يحضرون له، عبر الاعتقالات والاغتيالات والغارات الجوية التي تستدعي رداً صاروخياً، طالما أن فصائل العمل الوطني الفلسطيني استعملته كأسلوب للمقاومة.

وفي هذا السياق، جاء اغتيال الكادر القيادي الفلسطيني من حركة حماس الشهيد أحمد الجعبري، نائب قائد الجناح العسكري للحركة، وكانت الشرارة الأولى التي أوجبت رداً فلسطينياً بصواريخ استهدفت مدناً إسرائيلية، قامت على إثرها "إسرائيل" بإعلان بدء عملية عسكرية ضدّ أهلنا في القطاع، تحت اسم "عامود السحاب"، استهدفت كلّ المراكز الحكومية والمدنية والبيوت والمستشفيات والمدارس وسقط جراء ذلك 185 شهيداً فلسطينياً، بينهم 45 طفلاً، وإصابة 1500 مدنياً فلسطينياً نصفهم من النساء.

واستمر الهجوم ثمانية أيام متواصلة، شهدت مقاومة وصموداً بطولياً من شعبنا في القطاع واندلعت أعمال المقاومة الشعبية في كلّ أرجاء الضفة الغربية، كما انطلقت هبات شعبية في

مخيمات الشتات، من خلال المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات. وتبين من جراء ذلك للمجتمع الدولي زيف المزاعم الإسرائيلية رغم تواطؤ عدد من العواصم الدولية مع حكومة نتتياهو في هذا العدوان، إلا أن حسابات الحقل لم تأت كحسابات البيدر، وجاءت النتيجة اتفاقاً جديداً يغير قواعد اللعبة السياسية وينتج هدنة ذات مغزى مختلف عن سابقتها ونصراً وسموداً ووحدة وطنية.

فقد كان لمصر دور استثنائي في إدارة المفاوضات، عبر الوسيط الأمريكي مع الجانب الإسرائيلي، وهكذا سجل الشعب الفلسطيني إنجازاً جديداً في صموده، سرعان ما ظهرت نتائجه على المسرح الدولي، فبدل أن يحقق نتتياهو هدفه بقطع الطريق على الاعتراف بدولة فلسطين في الجمعية العامة، فإذا به أمام هزيمة سياسية دبلوماسية صارخة، رمت بثقلها على الإدارة الأمريكية لتكشف حقيقة هُزال الأطروحة الإسرائيلية في المجتمع الدولي أمام نصاعة وأحقيّة الأطروحة الفلسطينية، التي قدمها الرئيس أبو مازن بكل جرأة وواقعية.

إن اعتراف 138 دولة بعضوية فلسطين كدولة تحت الاحتلال سدد ضربة استراتيجية مهمة لمسعى "إسرائيل" بالتتكّر لحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفق قرارات الشرعية الدولية التي تعتمد خط الرابع من حزيران/ يونيو كحدود لهذه الدولة وعاصمتها القدس الشريف وحلّ قضية اللاجئين، وفق القرار 194 المتعلق بحق العودة.

وهكذا تصبح قضية المفاوضات الآن مرئية بمرجعية دولية لدولة تحت الاحتلال كما يمكن تفعيل القوانين الدولية ذات الصلة. حيث لم يعد باستطاعة حكومة "إسرائيل" على قاعدة أراضٍٍ متنازع عليها. وتأكيداً على هذا الإنجاز جاءت زيارة الملك عبد الله الثاني إلى مدينة رام الله كأول زعيم عربي يزور فلسطين كدولة تحت الاحتلال ليقول للإسرائيلي عبارة صريحة تفيد بأن فلسطين هي فلسطين والأردن هو الأردن، ولا خيار إلا خيار دولة فلسطين، وهذا ما أكدت عليه زيارة أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي ووزير خارجية مصر العربية محمد كامل عمرو إلى رام الله.

بينما استمر نتتياهو بالتتكّر للحقوق الفلسطينية، من خلال رفضه التفاوض وإيغاله بما يسميه الرد الصهيوني على الإنجاز الفلسطيني، من خلال إطلاق حملة استيطانية جديدة استهدفت عزل القدس نهائياً عن الضفة الغربية، فضلاً عن شطر الضفة الغربية إلى قسمين، وما ساعده في ذلك قدرته على العودة إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية وإن بائتلاف أضعف من السابق.

لذا، لا يمكن الرهان على أي مفوضات حقيقية ما لم تبادر الإدارة الأمريكية لإجبار "إسرائيل" على التسليم بحلّ الدولتين. ومن الواضح أن المصلحة الأمريكية حتى اليوم لم تتطابق مع المصلحة الفلسطينية في هذا المضمار.

وما زال أمامنا طريق شاق لمراكمة النضال وإجبار الاحتلال على الانسحاب من أراضينا والتسليم بحقوقنا، وهذا ما رسمت ملامحه التجارب الناجحة في المقاومة الشعبية في إنشاء قرية "باب الشمس" و"باب الكرامة" و"مسيرة كسر القيد"، وعشرات الفعاليات التي تشهدها قرى بلعين ونعلين والنبي صالح وغيرها من قرى ومدن الضفة الغربية في هذه الآونة.

واستمرت طوال سنة 2012 وما زالت، محاولات جرّ وإقحام الوضع الفلسطيني في الصراعات والتجاذبات الداخلية في لبنان، وكذلك في الجوار في سورية. وقد شهدنا أحداثاً خطيرة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، في نهر البارد والبدواوي، ومخيمات بيروت، ومخيمات صور ومخيم عين الحلوة.

ولا بدّ لنا من الإشارة إلى أهمية وجود تقاهم وإطار وطني فلسطيني جامع، يسمى قيادة الفصائل الفلسطينية في لبنان، وهو ليس بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية أو موازياً لها، حيث أسهمت وحدة الموقف الفلسطيني الوطني والإسلامي في لجم أيّ محاولة لزعج الفلسطينيين في أتون الصراعات الداخلية والانجرار إلى أي شكل من أشكال الاصطفافات المذهبية والطائفية. فالفلسطينيون توحّدوا بوفد واحد وقدموا مذكرة فلسطينية واحدة، بالرغم من الظروف الصعبة والمعقدة، واتبعوا سياسة الحياد الإيجابي والنأي بالنفس، لا بل أصبحوا بسياستهم عامل استقرار ووصل وجمع بين الجميع، بحيث لم يعودوا عبئاً ولا جزءاً من الفوضى كما يحلو للبعض الإشارة إليهم.

وهذا يستدعي تعزيز الوحدة الوطنية والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية لتفعيل مؤسساتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ولا بدّ من الإشارة إلى التعاون والتواصل مع الدولة اللبنانية بكل مكوناتها السياسية والأمنية والعسكرية وتعزيز العلاقة مع الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية والمراجع الدينية والروحية وصولاً إلى انجاز ملف الحقوق المدنية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وبرزت قضية أخرى لا تقل أهمية عما سلف تمثلت في أزمة النزوح الفلسطيني من سورية إلى لبنان وأهمها أزمة مخيم اليرموك الذي نزح أكثر من 80% من سكانه البالغ عددهم 150 ألفاً إلى جهات عدة في داخل سورية وخارجها نتيجة تصاعد أعمال العنف المحيطة بالمخيم في

بداية كانون الأول/ ديسمبر 2012. وأصبحت القيادة الفلسطينية في لبنان بكل أطرافها السياسية الوطنية والإسلامية أمام أزمة جديدة، ألا وهي أزمة النازحين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان. وفي هذا السياق شهد الوضع الفلسطيني حركة دؤوبة وجهود كبيرة على أعلى المستويات مع المرجعيات اللبنانية الرسمية والمؤسسات الدولية والأونروا والمنظمات الأهلية لمواجهة هذه الأزمة الطارئة التي تمثلت بإيواء وإغاثة النازحين ومطالبة الجهات المعنية بتحمل مسؤوليتها إزاء هذه الأزمة وتكلفت تلك الجهود بانعقاد مؤتمر الكويت للدول المانحة والتي أقرت مليار ونصف المليار لإغاثة النازحين ومن بينهم النازحين الفلسطينيين إلى لبنان والذين شملتهم حصة لبنان من ضمنها.

وفي الشأن الفلسطيني في لبنان نجحت القيادة الفلسطينية من خلال العمل والتعاون المشترك بين جميع القوى والفصائل الفلسطينية في تحييد المخيمات عن الصراعات والتجاذبات الداخلية في لبنان وهي مستمرة في إتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية في أي بلد عربي. وهو ما عبر عنه الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان ديريك بلامبلي خلال زيارته الأخيرة إلى مخيم عين الحلوة ولقائه بقيادة الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية بالقول: إن الوجود الفلسطيني في لبنان يكتسب أهمية قصوى، ولقد استطاع الفلسطينيون التفوق والنجاح بالنأي بالنفس عن الأوضاع الداخلية الحالية في لبنان وسورية.